الراية

جريدة سياسية أسبوعية

تصدر عن حزب التحرير

صدر العدد الأول في ذي القعدة ١٣٧٣هـ / تموز ١٩٥٤م

إن من أخطر ما تواجهه الأمة الإسلامية اليوم أن يقع شبابها في حبائل الخطط الجهنمية الإفسادية، فالشباب يشكلون في الأمة المسلمة قرابة ٦٠٪، فبإفسادهم يضمن الغرب بقاءه واستمراريته وانتشار أفكاره الشاذة المنحرفة.

اقرأ في هذا العدد:

- الاستقرار السياسي مقابل التنمية: معادلة مستحيلة في البلاد العربية قراءة في الحالة السورية ...٢
- الإرهاب ذريعة أمريكية لمحاربة الإسلام وتجريم المسلمين ...٢
- معضلة الشرق الأوسط صراع بين الهيمنة الخارجية وأصالة المبدأ ...٣
- مجلس سلام بلا غزة وغزة هي الذريعة! ...٤
- آسيا الوسطى وسياسة النهب والسلب ...٤

info@alraiah.net /alraiahnews /alraiah.ht /c/AlraiahNet @ht_alrayah /AlraiahHT

الأربعاء ٩ من شعبان ١٤٤٧هـ الموافق ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٦ م | الرائد الذي لا يكذب أهله | العدد: ٥٨٤ عدد الصفحات: ٤ الموقع الإلكتروني: http://www.alraiah.net

كلمة العدد

لماذا يُحارَب حزب التحرير؟

بقلم: الأستاذ هيثم الراجحي – ولاية اليمن

ليس غريباً أن يُحارَب حزبٌ لا يعترف بقواعد النظام الدولي القائم، ولا يستأذن الأنظمة الحاكمة في حمل فكرته، ولا يقبل أن تكون شرعيته مستمدة من دساتير بشرية أو اعترافات سياسية. فحزب التحرير، منذ نشأته، لم يدخل في صراع جزئي مع نظام بعينه، بل دخل في صراع جذري مع الإطار الفكري والسياسي الذي تقوم عليه هذه الأنظمة أصلاً، ولذلك كان استهدافه أعمق وأشد من استهداف غيره.

إن الأنظمة القائمة في بلادنا تشترط على أي عمل سياسي أو دعوي أن يحصل على تصريح وإذن منها، وهذا التصريح ليس إجراءً إدارياً بريئاً، بل عقد إذعان فكريّ وسياسي، يتضمّن الاعتراف بالحدود الوطنية التي رسمها الاستعمار بين بلاد المسلمين حين قسمها بعد أن هدم خلافتهم، والإقرار بشرعية الدولة القُطرية، وقبول النظام الديمقراطي بوصفه مرجعية الحكم والتشريع. وهذه الشروط ليست شكلية، لأن من يقبل بها يكون قد اعترف ضمناً بأن السيادة للشعب لا للشرع، وبأن الأمة مقسّمة شرعاً وسياسياً، وبأن ما فرضه المستعمر أصبح واقعاً لا يجوز تغييره.

من هنا يرفض حزب التحرير مبدأ أخذ التصريح أو طلب الإذن من الأصل، لأنه يرى أن الدعوة إلى الإسلام ليست منحة تُعطى من حاكم، ولا رخصة تُستخرج من وزارة، بل هي تكليف شرعي من الله سبحانه وتعالى، الذي قال: ﴿ادْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ﴾، وقال سبحانه وتعالى: ﴿وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾. وقال عز من قائل: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ حُمِّلُوا التَّوْرَاةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا بِئْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِ اللَّهِ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ فكيف يُطالَب من يحمل هذا الخطاب أن يطلب الإذن ممن يقوم نظامهم أصلاً على تعطيل شرع الله تبارك وتعالى؟

ثم إن جوهر الصراع لا يتعلّق بحزب بعينه، بل بالفكرة التي يحملها. فحزب التحرير يدعو صراحة إلى توحيد الأمة الإسلامية، ويرفض القومية والوطنية، ويعتبرهما أفكاراً دخيلة مزّقت المسلمين وحوّلتهم إلى شعوب متناحرة تخدم مصالح غيرها. وهذه الدعوة تحديداً هي أكثر ما يُقلق الدول الاستعمارية، لأن وحدة الأمة الإسلامية تعني سقوط أدوات السيطرة، وانهيار منظومة النفوذ السياسي والاقتصادي والعسكري التي بُنيت على التجزئة المقيتة.

ولأن المستعمر لا يحكم معظم البلاد الإسلامية مباشرة في هذه الأيام، وإنما يحكمها عبر أنظمة محلية (وطنية وقومية) وظيفية، فإن مواجهة حزب التحرير تتم غالباً بأيدي هذه الأنظمة. فيُضيّق عليه، ويُمنع، ويُلاحَق شبابه، وتُلفّق لهم التهم الجاهزة من قبيل "التطرف والإرهاب"، ليس لأنه مارس العنف والعمل المسلح، بل لأنه يفضح هذه الأنظمة الخائنة، ويكشف حقيقة ارتباطها بالدول الاستعمارية، ويُسقِط عنها شرعية التمثيل الإسلامي أمام شعوبها.

إن الخطر الذي يمثله حزب التحرير في نظر الدول الاستعمارية وأذنابها حكام المسلمين لا يكمن في سلاح يحمله، ولا في عمل عسكري يهدد به، بل في مشروع فكري عريق ينسف الأسس التي قامت عليها الدولة الحديثة (العلمانية) في البلاد الإسلامية. فهو لا يطالب بإصلاح جزئي، ولا بتغيير الوجوه فقط، بل يعمل لإزالة أنظمة كاملة بُنيت على غير الإسلام وتحكم بغير شرعه، وإقامة نظام يستمد تشريعه وسيادته من الوحي، لا من الأمم المتحدة ولا من

..... التتمة على الصفحة ٣

بين مكر أمريكا والواجب السياسي الشرعي التعامل مع "قسد" مثالاً

بقلم: الأستاذ ناصر شيخ عبد الحي*

وقّع الرئيس السوري للمرحلة الانتقالية، أحمد الشرع، في ٢٠٢٦/١/١٨م، اتفاقاً لوقف إطلاق النار والاندماج الكامل لقوات "قسد" في الجيش السوري، بعد تطورات أمنية وعسكرية متسارعة خلال الأيام القليلة الماضية، وكانت أبرز بنوده: وقف فوري وشامل لإطلاق النار على جميع الجبهات وخطوط التماس، وانسحاب قوات قسد إلى شرق نهر الفرات تمهيدا لإعادة الانتشار، ودمج أفراد قسد ضمن هياكل وزارتي الدفاع والداخلية على أساس فردي، واعتماد مرشحين من قسد لتولي مناصب عسكرية وأمنية ومدنية رفيعة ضمن هيكل الدولة، ودمج الجهة المسؤولة عن سجناء تنظيم الدولة والمخيمات ضمن الحكومة، واستلام الحكومة كل المعابر الحدودية وحقول النفط في الحسكة، وتسليم محافظتي الرقة ودير الزور إداريا وعسكريا للحكومة السورية بشكل فوري، والتزام الدولة بمواصلة مكافحة الإرهاب كعضو في التحالف الدولي وبالتنسيق مع واشنطن، ودمج جميع المؤسسات المدنية في محافظة الحسكة ضمن مؤسسات الدولة وهياكلها، والتزام قيادة قسد بالامتناع عن دمج فلول النظام السابق في صفوفها، والتزامها بإخراج قادة وأعضاء حزب العمال الكردستاني غير السوريين خارج الدولة، وتحمّل الحكومة السورية كامل المسؤولية القانونية والأمنية عن سجون تنظيم الدولة الإسلامية، وتشكيل قوة أمنية في عين العرب من سكان المدينة.

وقال أحمد الشرع بأن المناطق ذات الخصوصية ستنسّب أسماء عناصر الأمن الذين سيعملون فيها، موصياً العشائر العربية بـ"التزام الهدوء وفتح المجال لتطبيق بنود الاتفاق". وسبق ذلك مرسوم رئاسي تضمن الاعتراف بالهوية الكردية واعتبار "عيد النيروز" عيدا وطنيا وعطلة رسمية في جميع أنحاء البلاد، ومنح الجنسية لجميع الأكراد المقيمين في سوريا، واعتبار اللغة الكردية لغة وطنية يُسمح بتدريسها في المدارس الحكومية والخاصة في المناطق التي يُشكّل الأكراد فيها نسبة ملحوظة من السكان. وذكرت الرئاسة السورية أن مظلوم عبدي سيطرح اسم مرشح من قسد لمنصب مساعد وزير الدفاع ويقترح مرشحا لمنصب محافظ الحسكة إضافة إلى أسماء للتمثيل في مجلس الشعب.. هذا وقد أعلن السفير الأمريكي توم باراك عن لقائه بمظلوم عبدي وإلهام أحمد، مؤكّداً التزام واشنطن

..... التتمة على الصفحة ٣

حزب التحرير/أمريكا يعقد مؤتمر "من الانقسام إلى الوحدة"

عقد حزب التحرير في أمريكا بنجاح مؤتمره السنوي تحت عنوان "من الانقسام إلى الوحدة"، ضمن حملة عالمية نظمها حزب التحرير لإحياء ذكرى إلغاء الخلافة. وتضمن المؤتمر ثلاث كلمات تلتها جلسة نقاش مفتوحة.

الكلمة الأولى كانت بعنوان "ما وراء الشعارات: جوهر الوحدة الإسلامية" أكدّ فيها الأستاذ هيثم أنّ الأمة الإسلامية، رغم وحدتها العميقة في الحزن والتعاطف والقلق إزاء أزمات كغزة والسودان وكشمير، إلا أنها لا تزال متفرقة في العمل بسبب غياب قيادة موحدة وهيكل سياسي شامل. وشدّد على أنّ الوحدة الإسلامية الحقيقية تقوم على الانضباط والتنسيق والأحكام المستمدة من القرآن والسنة. وأوضح كذلك أنّ الوحدة في الإسلام ليست تجانساً، بل هي وحدة في الهدف والمسؤولية، لا تتحقق إلا من خلال استعادة القيادة والمسؤولية الجماعية التي تمكّن الأمة من حماية أبنائها، وإقامة العدل، والقيام بدورها كشاهد على الإنسانية.

أما الكلمة الثانية وهي بعنوان "من التشرذم إلى القوة: بناء كتلة إسلامية متكاملة" فقد أوضح فيها الأستاذ زكي، أنّ الفقر في البلاد الإسلامية ليس بسبب نقص الموارد، بل التشرذم السياسي، والسيطرة الاقتصادية الخارجية، والأنظمة البشرية التي تعيق التوزيع العادل للثروة. وسلط الضوء على الأهمية الاستراتيجية للبلاد الإسلامية في مجالات الطاقة والزراعة والمعادن والتجارة العالمية، مبيناً أن الانقسام حوّل الوفرة إلى تبعية. وانطلاقاً من مبادئ العدالة والملكية العامة في الإسلام، دعا إلى الوحدة الاقتصادية والسياسية في ظل الحكم الإسلامي، مؤكداً أنّ نظام الحكم الإسلامي هو وحده القادر على استعادة السيادة، وضمان التوزيع العادل للثروة، وحماية الأمة الإسلامية من الاستغلال.

وفي كلمته الختامية والرئيسية بعنوان "الخلافة: إعادة تصور القيادة"، ناقش الدكتور أبو طلحة مواضيع من كتابه الأخير "نموذج الشرق الأوسط". وقدّم تحليلاً شاملاً للصراعات المستمرة في البلاد الإسلامية، موضحاً ما وصفه بنموذج "٤+٢" الذي تقوده أمريكا، والذي يرى أنه يُديم عدم الاستقرار المُدار من خلال النخب الإقليمية والتحالفات الانتقائية للحفاظ على الهيمنة الخارجية. وشرح كيف تُحافظ السلطة على نفسها دون شرعية، ما يُديم التشرذم والتبعية. وختم بدعوة المسلمين إلى تجاوز إصلاح النظام القائم والتوجه نحو استبدال نظام قادر على استعادة السيادة والاستقرار طويل الأمد.

واختُتم المؤتمر بجلسة أسئلة وأجوبة تفاعلية، تفاعل خلالها المتحدثون مباشرةً مع الحضور.

التعاون العسكري مع أمريكا تكريس للتبعية

أصدرت وزارة الدفاع الوطني بلاغاً حول المحادثات التونسية الأمريكية التي جرت ظهر يوم الأربعاء ٢٠٢٦/٠١/١٤ بين وزير الدفاع الوطني، خالد السهيلي ونائب مساعد وزير الحرب الأمريكي المكلف بالشؤون الأفريقية، بريان ج. إيس.

وبحسب نصّ البلاغ، فإنّ المحور الأساسي للمحادثات تناول سبل تعزيز التعاون العسكري وتنويع مجالاته، إلى جانب التأكيد على أهمية مواصلة تنفيذ خارطة طريق التعاون العسكري ٢٠٢٠-٢٠٣٠. حيث أعرب إيس أثناء اللقاء، عن استعداد بلاده لمزيد تطوير التعاون الثنائي وتنويعه، وتحيين خارطة الطريق المشتركة بما يتلاءم مع متطلبات المرحلة، مشيرا إلى أن هذا الدعم يهدف إلى تعزيز مكانة تونس كقطب إقليمي للتدريب والتكوين، وكمصدر للأمن وعامل استقرار أساسي في المنطقة، واصفاً تونس بالشريك الاستراتيجي الذي يقف في طليعة البلدان الأفريقية التي تربطها بأمريكا علاقات متميزة مبنية على الثقة والاحترام المتبادلين.

إزاء هذا أكد بيان صحفي للمكتب الإعلامي لحزب التحرير/ ولاية تونس، على:

أولا: إن العهود لا تُبنى على النوايا إنما تقوم على القدرة والردع والتوازن، وإنّ "الشريك الاستراتيجي" في القاموس الأمريكي لا يعني صديقاً ولا شريكاً متساوياً بل هو فاعل يؤدي وظيفة محددة في منظومة المصالح الأمريكية.

ثانيا: الاعتماد على التدريب والتسليح الأمريكي وتبادل الخبرات لا يعني تحالفاً متكافئاً بل هو إدماج وتوريط للبلاد في شبكة الأهداف الأمنية الأمريكية في أفريقيا.

ثالثا: الاحتفاء التاريخي بخطاب "الصديق القديم" أو صفة "الحليف" لا يمنح تونس حق الاعتراض أو الامتياز بل يقابله عملياً حسب المنطق الإمبراطوري الأمريكي، عقوبات مالية وزيادة في الرسوم الجمركية وإدراج التونسيين ضمن الممنوعين من تأشيرات الهجرة لأمريكا باعتبارهم يمثلون عبئاً على المرافق العامة، وفقا لما جاء في بيان المتحدثة باسم الخارجية الأمريكية، اعتبارا من ٢٠٢٦/٠١/٢١.

وتساءل البيان: كيف يمكن لأي عاقل أن يتوقع أن التحالف مع أمريكا يمكن أن يحمي مصالحنا، في حين إنها دولة استعمارية لم يسلم العالم من شرورها؟! وقد حرّم الإسلام الاستعانة بالكفار ككيان لقوله ﷺ: «لَا تَسْتَضِيئُوا بِنَارِ الْمُشْرِكِينَ»، لأن طبيعة الأحلاف تفرض جعل جيوش الطرفين تقاتل مع بعضها عدوا مشتركا بينهما أو تجعل المعلومات العسكرية والأدوات الحربية متبادلة بينهما. في حين إن أمريكا متورطة في أعمال عدائية في البلاد الإسلامية طولا وعرضا، وما تشهده غزّة لا يزال ماثلا للعيان.

وحذر البيان أهل تونس بأنه: من المغالطات التي تتعمدها السلطة السياسية باقتصار هذه المعاهدات مع أمريكا المستعمرة على تعزيز الجاهزية العملياتية والقدرات العسكرية للجيش التونسي في حين إنّ أمريكا تتحدّث صراحة عن اتخاذ تونس كقطب إقليمي للتدريب والتكوين ما يعني أنّ الأمر يتجاوز الاتّفاقيات التقليديّة، فأمريكا ترسم مشروعا ضخما يحتاج إتمامه إلى ١٠ سنوات كاملة، وأنّ خارطة الطّريق حسب زعمها تتعلّق بمراقبة الحدود وحماية الموانئ، ومحاربة الفكر المتطرّف، ومواجهة روسيا والصّين، وهذا يعني بكل صفاقة، انتقاصاً من سيادة تونس والوصاية المباشرة عليها.

وختم البيان مؤكدا بأن: دولة الخلافة التي يدعو حزب التحرير أهل تونس للعمل معه لإقامتها... في غنى عن كلّ تحالف مع أعداء الله ورسوله والمؤمنين.

دراسات سياسية

الاستقرار السياسي مقابل التنمية: معادلة مستحيلة في البلاد العربية قراءة في الحالة السورية

بقلم: الأستاذ نبيل عبد الكريم

لطالما رُوِّج في البلاد العربية لفكرة مفادها أن الاستقرار السياسي شرطٌ سابق للتنمية الاقتصادية، وأن أي انفتاح سياسي قد يؤدي إلى الفوضى وتعطيل النمو. وأصبحت ثنائية الاستقرار السياسي مقابل التنمية من أكثر الثنائيات حضوراً في الخطاب السياسي العربي منذ مرحلة ما بعد (الاستقلال)؛ إذ جرى الترويج لفكرة أن التنمية لا يمكن أن تتحقق إلا في ظل الاستقرار السياسي، وغالباً ما فُهم هذا الاستقرار بوصفه سيطرةً أمنيةً لصالح الحكام التابعين للدول الغربية عموماً، وغياباً للصراع، لا بوصفه استقراراً قائماً على الشرعية والمؤسسات. غير أن اللافت للنظر أن كثيراً من الدول التي تمتعت باستقرار سياسي طويل لم تحقق تنمية اقتصادية مستدامة، كما أن دولاً شهدت تحولات سياسية عجزت عن الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي. وهنا تُطرح إشكالية مركزية حول طبيعة العلاقة بين الاستقرار والتنمية: هل هي علاقة شرطية؟ أم تفاعلية؟ أم متناقضة؟ في السياق العربي تحديداً؟

لفهم هذه الإشكالية، نعود إلى حقل الاقتصاد السياسي، حيث تشير الأدبيات إلى وجود علاقة بين الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي، إلا أن هذه العلاقة ليست خطية، بل تعتمد على متغيرات عديدة، منها: نوع النظام السياسي، وطبيعة الحاكم وتوجهاته، والبنية الاقتصادية، سواء أكانت ريعية أم إنتاجية، إضافة إلى وجود أو غياب مؤسسات المساءلة والشفافية. فغياب هذه المؤسسات يؤدي إلى ما يُسمى استقراراً شكلياً لا ينعكس تنموياً، بل يُنتج فساداً مؤسسياً واختلالاً في توزيع الموارد.

أما في الحالة العربية، فإننا غالباً ما نكون أمام استقرار قسري يؤجل الأزمات ولا يمنعها.

ويمكن إيراد بعض الأمثلة على ذلك:

مصر: رغم تقديم نموذج خلال العقد الأخير يجعل الاستقرار الأمني أولوية مطلقة، ولو بصيغة قسرية قائمة على الحديد والنار، فإن ذلك لم يحقق أي تنمية حقيقية. بل ارتفع الدين العام، وتراجعت القوة الشرائية، واتسعت الفجوة بين طبقات المجتمع، مع تآكل شبه كامل للطبقة الوسطى، ليصبح المجتمع منقسماً بين فقر مدقع وغنى مفرط.

دول الخليج: حققت مستويات عالية من الاستقرار التابع، وتنمية اقتصادية أساسها الريع النفطي، لا المشاركة السياسية أو الاقتصادية. وهو ما يجعل هذا الاستقرار مشروطاً بالقدرة المالية (النفط) لا بالمؤسسات، وقابلاً للاهتزاز مع أي تراجع في الموارد.

الجزائر: تعيش حالة من الاستقرار الجمودي؛ حيث يوجد استقرار سياسي شكلي دون تنمية حقيقية، ما أدى إلى احتقان مجتمعي انفجر جزئياً في حراك عام ٢٠١٩، ولا تزال البلاد اليوم على أبواب انفجار جديد، في ظل استقرار يؤجل الأزمة ولا يقدم حلاً جذرياً لها.

في الخطاب العربي، لا يُعرَّف الاستقرار السياسي عادة بوصفه سيادة للقانون، أو تداولاً سلمياً للسلطة، أو مؤسسات قوية ومستقلة، بل يُختزل في معنى واحد هو غياب التغيير بأي شكل، سواء أكان احتجاجياً أم سياسياً، وغياب المنافسة والأصوات المعارضة. وبذلك يصبح الاستقرار في الدول العربية استقراراً قسرياً قائماً على القمع لا على التماسك المجتمعي، وتتحول مؤسسات الدولة من مؤسسات لخدمة المجتمع إلى أجهزة رقابة ونهب وقمع لصالح الفئة الحاكمة.

وتبقى التنمية في هذا السياق مشروعاً مؤجلاً، يُستخدم كأداة وعد وتهديد في آن واحد؛ فهي تأتي بعد الاستقرار الكامل، وبعد القضاء على الفوضى، وبعد إسكات الأصوات الناقدة، وبعد، وبعد... دون أن تأتي أبداً.

ومن هنا نستنتج أن الاستقرار المفروض بالقوة لا يُنتج مؤسسات قوية ذات كفاية عالية، بل يؤسس لشبكات ولاء وفساد، ومع غياب المساءلة والشفافية تتحول موارد البلاد إلى غنائم للفئة المتسلطة بدعم خارجي. ولذلك يُفرض في الدول العربية استقرار بلا تغيير، وتنمية بلا مشاركة، قائمة في الغالب على الاقتصاد الريعي (ثروات خام، مساعدات، تحويلات، قروض دولية...).

وعند قراءة تجارب الربيع العربي، يرى البعض فيها دليلاً على أن التغيير يؤدي إلى الفوضى، غير أن القراءة المتأنية تُظهر أن الانفجار كان نتيجة تراكم طويل لغياب التنمية والعدالة. كما أن الدول التي عادت إلى حالة الاستقرار القديمة دون تغيير حقيقي عادت إليها الأزمات ذاتها ولكن بصورة أشد، كما في حالتي مصر وتونس. فالاستقرار الذي لا يستند إلى شرعية هو استقرار هش، مؤقت، وقابل للانفجار.

الحالة السورية: قبل عام ٢٠١١، كانت سوريا تُصنَّف دولياً دولة مستقرة أمنياً بفضل القبضة الأمنية الشديدة. لم يكن هناك تنافس سياسي بسبب القمع المرتبط بنظام أمني متجذر، حافظ على وجوده بالقوة لا بالرضا الشعبي. وقد أسس حافظ الأسد هذا النظام منذ استلامه الحكم، وأقام اقتصاداً قائماً على رأسمالية المحاسيب، فاستُبدلت بالطبقة الوسطى طبقة مرتبطة بالنظام، وتوسع الفقر والقمع لصالح الطبقة الحاكمة وحلفائها.

بعد عام ٢٠١١ سقط الاستقرار وانكشف الوهم، وانفجرت الأوضاع، إذ لم تكن هناك مؤسسات مجتمعية ولا اقتصاد تنموي حقيقي. وكان غياب الشرعية واحتكار الاقتصاد من أبرز أسباب الانفجار، فتحولت الدولة إلى ساحة صراع. وفي علم السياسة، يسقط الاستقرار القسري أمام أول صدمة، ولولا الدعم الخارجي لما طال عمر النظام. ومع تدمير البنية التحتية ونهب الموارد، انهار الاقتصاد وتفكك المجتمع، وبقي النظام القمعي قائماً بدعم وتمويل خارجيين.

وفي ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٤، سقط نظام بشار الأسد بعد ١٤ عاماً من الحرب، وبدأت مرحلة انتقالية بقيادة هيئة تحرير الشام، ثم عُيِّن الجولاني رئيساً مؤقتاً للبلاد. غير أن الواقع الحالي يُظهر إعادة إنتاج لمنطق النظام السابق سياسياً واقتصادياً، مع تغيير في النخب والخطاب، لا في جوهر الحكم.

ومن أبرز مظاهر تكرار بنية النظام السابق:

- تركّز القرار في يد شخص أو دائرة ضيقة، وتهميش المؤسسات، وغياب (الفصل بين السلطات).
- مركزية القرار السياسي والأمني، وتأثره بمصادر خارجية لنفس الحالة السورية السابقة.
- شرعية قائمة على منطق "من حرر يقرر"، كما كان سابقاً "من يحمي يقرر"! وفي الحالتين الشرعية تبنى على الخوف.
- رفض التعددية الحزبية وإعادة إنتاج الخوف من السياسة.
- إعادة إنتاج اقتصاد المحاسيب والاحتكار والفساد.
- غياب رؤية اقتصادية وتنموية واضحة، بل كلها إملاءات خارجية بأدوات محلية جديدة والاكتفاء بإدارة الأزمة.

وللإنصاف، هناك أوجه اختلاف لا تُذكر تبريراً بل تفسيراً:

- الحكم اليوم يتم في دولة مدمرة، مفككة، بلا موارد حقيقية، فيها ولاءات خارجية مختلفة.
- لا يوجد حتى الآن قمع شامل نمطي مثل السابق، لكن هناك ضغط أمني متزايد والخوف هو تحوله إلى صدام سني سني بعيداً عن العرقيات الصغيرة التي أصبحت بحماية خارجية.
- خطاب العدالة الانتقالية والدستور ما زال نظرياً أكثر منه عملياً، مع وجود بعضه مطبقاً لصالح العرقيات الصغيرة بضغط خارجي.

بدأ يظهر استبداد جديد باسم الاستقرار ومنع الفوضى، وهو أخطر من الاستبداد القديم، لأنه يولد خيبة أمل عميقة لأهل الثورة ويقضي على آخر رصيد أخلاقي لها، ويزرع بذور انفجار مؤجل.

وعليه، يتبين أن سقوط نظام آل أسد لم يؤد تلقائياً إلى تفكيك منطق الحكم، بل بقي النموذج ذاته مع تغيير في الوجوه. فالاستقرار الذي لا يقوم على تغيير جذري في بنية النظام يظل استقراراً هشاً وقابلاً للانتكاس، مهما ارتدى من شعارات ثورية أو انتقالية.

إن مستقبل المنطقة لن يحدد بقدرة السلطة على فرض النظام، بل بقدرتها على كسر هذا النموذج وبناء نظام قائم على الاستقلال والشرعية والمشاركة، ولا يقبل بالولاءات الخارجية، وأن يكون أساس النظام الجديد قائماً على قاعدة مبدئية تمتلك القدرة على مواجهة التحديات.

ويبقى الشعب السوري هو بيضة القبان في هذا الصراع، وهو ما تخشاه القوى الدولية، ولذلك تعمل على إضعافه. غير أن هذا الشعب يتطلع إلى العدالة والكرامة والحرية، ويرى أن مخرجه هو في العودة إلى تحكيم شريعة الله، وهو ما تعكسه الهتافات والاحتجاجات، ورغم محاولات التعتيم الإعلامي تبقى طبيعة الشعب في بلاد الشام تواقة لاستئناف الحياة الإسلامية.

إن الصعوبات التي نواجهها اليوم هي لفرز الحق من الباطل ليبدأ الصراع الحاسم بين أهل الحق الذين يريدون تحقيق بشرى رسول الله ﷺ بعودة الخلافة الراشدة على منهاج النبوة، والباطل الصرف الذي كشفته المحن وأسقطت عنه اللثام، فيتحقق وعد الله سبحانه وتعالى: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ...﴾ ■

الإرهاب ذريعة أمريكية لمحاربة الإسلام وتجريم المسلمين

بقلم: الأستاذ عبد الخالق عبدون علي*

أورد موقع الجزيرة يوم ٢٠٢٦/١/٢٢م أن الفريق أول أحمد إبراهيم مفضل، مدير جهاز المخابرات السوداني، زار واشنطن وبحث قضايا عديدة أهمها الأمن. ففي جولتين من الحوار بينهما منذ اندلاع الحرب في السودان، أنهى المدير العام لجهاز المخابرات جولة ثالثة، مع مسؤولين في وكالة المخابرات المركزية الأمريكية، ووزارة الحرب، ركّزت على التعاون في مكافحة الإرهاب والتنسيق الأمني وتأمين البحر الأحمر.

ويعتقد مراقبون أن زيارة مفضل لواشنطن ستربط استقرار السودان بالأمن الإقليمي، واستعادة دوره الفاعل في منطقة القرن والساحل الأفريقي، وجاءت الزيارة التي استمرت أسبوعا، قبل ٨ أيام من جولة نائب وزير الخارجية الأمريكي كريستوفر لاندو لشرق أفريقيا، التي تشمل كينيا وجيبوتي ومصر وإثيوبيا، وعددا من الدول ذات الارتباط المباشر بملفات الأمن الإقليمي.

وكشفت مصادر أن لقاءات مدير جهاز المخابرات السوداني في واشنطن، شملت مسؤولين في وكالة المخابرات المركزية الأمريكية ووزارة الحرب الأمريكية، ركّزت على مكافحة الإرهاب، والتنسيق الأمني وتبادل المعلومات وغيرها. وترى واشنطن أن الخرطوم تمتلك معلومات عن أنشطة الجماعات المتطرفة في الساحل والقرن الأفريقيين، إضافة إلى تأثيرها في دول مثل الصومال، وكان مفضل قد زار مقديشو في أيلول/سبتمبر الماضي.

إن تعاون السودان الأمني مع أمريكا وخاصة في مكافحة الإرهاب لم يتوقف، حتى عندما كان مصنَّفًا أمريكيا من الدول الراعية للإرهاب، قبل شطب اسمه من اللائحة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠، باعتراف واشنطن بتحسّن سجله في حقوق الإنسان والتعاون في محاربة الإرهاب.

إن أمريكا تدرك أهمية موقع السودان الجيوسياسي، وتأسيسه للجنة أجهزة الأمن والاستخبارات الأفريقية (سيسا) عام ٢٠٠٥، ونشاطه الممتد إلى دول البحيرات والساحل الأفريقي، بما يُمكّنه من أداء دور محوري في الأمن والاستقرار الإقليمي عبر مكافحة الإرهاب بتبادل البيانات، والمعلومات.

إن محاربة ما يسمى بالإرهاب ليس بالأمر المستجد، فقد نوقش هذا الأمر مع المسؤولين من السودان مرات ومرات، فعلى سبيل المثال في ٢٠١٦/٥/١٦م، نسبت صحيفة واشنطن تايمز إلى السفير السوداني لدى أمريكا معاوية عثمان خالد قوله في مقابلة أجرتها معه، إن بلاده سبق أن سلمت معلومات هامة لأجهزة الأمن الأمريكية، والحليفة، بشأن أنشطة تنظيم الدولة في ليبيا ومصر والصومال، وغيرها بشأن أفريقيا.

وكذلك خاطب البرهان الرئيس الأمريكي ترامب في ٢٠٢٥/١١/٢٦م، في مقال له في صحيفة وول ستريت، مبدياً جهوزيته لأن يكون "شريكا قويا" لأمريكا في محاربة الإرهاب!! فقد احتل ملف مكافحة الإرهاب والشبكات العابرة للحدود موقع الصدارة في مباحثات واشنطن، حيث تمتلك الأجهزة السودانية مخزونا معلوماتيا واسعا عن تحركات الجماعات المتطرفة في الساحل والصحراء والقرن الأفريقي.

والسؤال، لماذا لم تعط الأمم المتحدة التي تعتبر أهم أدوات السياسة الأمريكية للإرهاب تعريفاً واضحاً منضبطاً ينطبق على الواقع وينفذ على الجميع؟

فأمريكا والغرب الكافر، يصرون على عدم إعطاء (الإرهاب) تعريفاً جامعاً مانعاً، وذلك لكي يسهل استخدامه ضد المسلمين كيف شاؤوا ومتى شاؤوا، وضد عملهم الجاد للتحرر من استعباد الغرب الكافر واستعماره! فالحرب على الإرهاب في حقيقتها، هي حملة تقودها أمريكا وأدواتها وحلفاؤها ضد الإسلام وأهله. وهذا يوضحه تصريح ويسلي كلارك، الجنرال الأمريكي، حيث خرج في إحدى لقاءاته الإعلامية سنة ٢٠٠٧، قائلا: "من كان يظن أننا خرجنا لأفغانستان انتقاما لأحداث ١١ أيلول/سبتمبر فليصحح خطأه، نحن خرجنا لقضية اسمها الإسلام، لا نريد أن يبقى الإسلام مشروعا حراً يقرر فيه المسلمون ما هو الإسلام، بل نحن نقرر لهم ما هو الإسلام".

وهنالك شواهد كثيرة تدلُّ على أن المقصود بالإرهاب والتطرف هو الإسلام والمسلمون، فكم من أعمال دموية ووحشية، سقط فيها ضحايا أبرياء كثر، نفذها غير مسلمين، فلم تَعُدَّها الأمم المتحدة إرهاباً، في حين إن هناك أعمالاً أخرى يُتهَم فيها المسلمون، دون أن يكون هنالك أي دليلٍ ولا بينةٍ فتسمى إرهاباً! فحرق روسيا لأهل الشام بقنابلها وأسلحتها المدمرة والفوسفورية وغيرها، لم تسمِّه الأمم المتحدة إرهاباً، ولم تعقد المؤتمرات لمواجهته، وحصار يهود لغزة وقتلهم لأهل فلسطين وتجويعهم، وقتل فرنسا ومليشياتها لمسلمي مالي، وسفك البوذيين لدماء المسلمين الروهينجا، وقتل المسلمين في أفريقيا الوسطى، وقتل الصين للمسلمين الأويغور، كل ذلك لم تسمه الأمم المتحدة، ولا الدول الغربية، إرهاباً، فما الإرهاب إذن؟!!

ليس بمستغربٍ أن تقوم الأنظمة العميلة في بلاد المسلمين، بتنفيذ توصيات مؤتمر واشنطن لمكافحة (التطرف) في شباط/فبراير ٢٠١٥م، الذي جمعت له أمريكا وفوداً من أكثر من ٦٠ دولة، وخبراء، ليحاربوا الإسلام، ولكن هذه المرة بأبناء جلدتنا من الحكام والسياسيين.

وها هي أمريكا تواصل محاربة الإسلام تحت غطاء الإرهاب، وهو شغلها الشاغل، وتتعاون مع أجهزة استخبارات الدول التابعة والعميلة والحليفة لها في المنطقة.

فأمريكا ودول الغرب هي من صنعت الإرهاب في بلادنا لمحاربة مشروع الأمة؛ الخلافة الراشدة على منهاج النبوة، التي أصبحت مطلباً للمسلمين، هذا ما يرعبهم ويقض مضاجعهم، وهم يعلمون أن بقيامها ستكون نهايتهم في بلادنا، بل ستكون نهايتهم على المسرح الدولي الذي ستنتزعه الخلافة منهم، فهؤلاء وعملاؤهم لا يحاربون إلا مشروع الإسلام، فقد أوردت قناة CNN في ٢٠٢٥/١٢/٠٤م، تصريحات لوزير الخارجية الأمريكي روبيو جاء فيها: (قال روبيو في التصريح الذي نقلته الخارجية الأمريكية بتعليق على مقطع الفيديو: "لقد أظهر الإسلام المتطرف أن رغبته لا تقتصر على احتلال جزء من العالم والاكتفاء بخلافته الصغيرة، بل يسعى إلى التوسع. إنه ثوري بطبيعته. يسعى إلى التوسع والسيطرة على المزيد من الأراضي والسكان... وهذا تهديد واضح ووشيك للعالم وللغرب عموماً، وخاصةً للولايات المتحدة التي يعتبرونها المصدر الرئيسي للشر في العالم).

وكان بوش الابن في مؤتمر صحفي في البيت الأبيض في ٢٠٠٦/١٠/١١م قد ذكر الخلافة عدة مرات فقال: إن وجود أمريكا في العراق هو من أجل منع "إقامة دولة الخلافة التي ستتمكن من بناء دولة قوية تهدد مصالح الغرب"، وإن المتطرفين المسلمين يريدون نشر "أيدولوجيا الخلافة" التي لا تعترف "بالليبرالية ولا بالحريات"، وأنهم يريدون "إرهاب العقلاء والمعتدلين وقلب أنظمة حكمهم وإقامة دولة الخلافة".

إن الخلافة الراشدة على منهاج النبوة قادمة بإذن الله، قال تعالى: ﴿يُرِيدُونَ أَنْ يُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ وَيَأْبَى اللَّهُ إِلَّا أَنْ يُتِمَّ نُورَهُ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ﴾. نعم، إنه بفضل الله سبحانه وحده، ونُعمته ومنّه، فإن حزب التحرير قد وصل إلى مشارف الخلافة الراشدة الثانية، وإنه يتأهب لاستلام مقاليد الحكم ليقود العالم إلى خير الإسلام، إنه يتأهب لتغيير التاريخ والجغرافيا، وإن غداً لناظره قريب ■

* عضو المكتب الإعلامي لحزب التحرير في ولاية السودان

معضلة الشرق الأوسط
صراع بين الهيمنة الخارجية وأصالة المبدأ

بقلم: الدكتور محمد جيلاني

منذ أن وضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها وأُسقطت الخلافة عام ١٩٢٤م، والشرق الأوسط يرزح تحت وطأة نفوذ القوى الدولية، حيث صيغت المنطقة على وجه يحول دون عودة الخلافة، كما استُخدم موقعها الجغرافي ومصادر الطاقة كالنفط والغاز والممرات المائية أدوات في الصراع على النفوذ العالمي. وقد ورثت أمريكا معظم مخلفات إمبراطورية بريطانيا الاستعمارية على مدار العقود السبعة الماضية سواء عبر الانقلابات العسكرية أو الحروب الطاحنة أو القواعد العسكرية أو العولمة المالية، ساعية لبناء نموذجٍ من الهيمنة طويلة الأمد مستخدمة دول المنطقة نفسها لتضمن استقرار مصالحها عبر أدوات إقليمية تخفف عنها كلفة الهيمنة.

وتعمل الاستراتيجية الأمريكية اليوم وفق إطار يوزع أعباء السيطرة على أربعة أركان إقليمية حسب ما ورد في تقرير مفصل من معهد بروكينجز الاستراتيجي سنة ٢٠١٨. حيث وردت فيه أسماء الدول التي تراها أمريكا مناسبة لمساعدتها في تأمين استقرار وأمن جيوسياسي في المنطقة وهي تركيا وإيران والسعودية وكيان يهود. ومفهوم الأمن والاستقرار الجيوسياسي يعني الحفاظ على الوضع الجغرافي بعد إعادة هيكلة خرائطه، والحفاظ على الأنظمة السياسية وتبعيتها وخضوعها للهيمنة الأمريكية. وقد وضعت أمريكا أهدافا محورية ثلاثة لهيمنتها على المنطقة تتمثل في:

١- استمرار تدفق النفط والغاز والمعادن النادرة دون أي عوائق.

٢- استمرار التجارة البحرية عبر الممرات المائية المهمة في المنطقة.

٣- الحيلولة دون ظهور أي نظام سياسي قد يهدد النفوذ الأمريكي في المنطقة والوضع الدولي الذي تتحكم فيه أمريكا، والمقصود هنا دولة الخلافة الراشدة.

وسبب ترشيح هذه الدول للاضطلاع بهذه المهمة الاستعمارية يعود إلى أن تركيا تمثل الجسر بين الناتو والبلاد الإسلامية كما أن لتركيا مصلحة تاريخية في الحيلولة دون عودة الخلافة للمنطقة. أما إيران فقد أثبتت فاعلية في إدارة ملفات شائكة كأفغانستان والعراق وسوريا لصالح المشروع الأمريكي، كما أنها من المنظور الطائفي الذي يطغى عليها تعتبر قيام نظام إسلامي حقيقي في المنطقة يؤدي إلى كشف زيفها ونفاقها فيما يتعلق بإسلامية نظامها. وأما السعودية، فقد أدت دورها التاريخي كحارس لنظام البترودولار الذي مكن أمريكا من تحقيق هيمنة عالمية مطلقة للدولار منذ عام ١٩٧٤، كما قدمت ولا تزال نمطا من التصور يحارب الإسلام السياسي، ويعمل على شرعنة الأنظمة القائمة وحمايتها من الشعوب الإسلامية. وأخيراً كيان يهود، الذي منذ إيجاده من خلال وعد بلفور سنة ١٩١٧ اعتُبر قاعدة عسكرية واستخباراتية متقدمة لحماية المصالح الغربية عامة وبريطانيا خاصة ومن ثم أمريكا؛ وقد رشح هذا بشكل صريح خلال العدوان الغاشم على غزة منذ عام ٢٠٢٣. أما الضامن لعمل هذه الدول لتحقيق الهيمنة المطلقة على الشرق الأوسط فهي أمريكا وروسيا، بعيداً عن أي منافسة صينية أو أوروبية. وقد رأينا كيف قامت روسيا بدورها كاملا في سوريا حتى إذا انتهت المهمة ودخلت سوريا حكومة وشعبا تحت هيمنة أمريكا، خرجت روسيا من الساحة وكأنها لم تكن!

بيد أن هذا التصميم الأمريكي يصطدم بعقبة بنيوية من داخله، تتمثل في طبيعة كيان يهود كونه المصدر الأكبر لعدم الاستقرار. ويتجلى ذلك في مطالب جوهرية له، قد تصطدم بالرؤية الأمريكية للمنطقة، أو تتطلب جهدا وزمنا أكبر، وحروبا طويلة الأمد كتلك التي نشهدها في غزة. وتظهر معضلة الكيان في أمور ومطالب يعدها استراتيجية وخطيرة، وتتمثل في:

١. إغلاق ملف الدولة الفلسطينية: إن إصرار كيان يهود على الضم الفعلي للأراضي وتوسيع المستوطنات يغلق الباب نهائياً أمام أي أفق لنشوء دولة فلسطينية مستقبلاً. وهذا التصور يضع تركيا والسعودية في مأزق أمام شعبيهما، ويفضح عجز النموذج الأمريكي. كما أنه يقضي على علاج قضية فلسطين التاريخية والمتمثلة باحتلال فلسطين وتهجير معظم أبنائها إلى مناطق مختلفة في العالم. وهذا الأمر وحده كاف للحيلولة دون الاستقرار الجغرافي السياسي في المنطقة حسب الرؤية الأمريكية.

٢. عقيدة التهجير والسيادة اليهودية: يتبنى الكيان الغاصب فكرة يهودية الدولة العنصرية، وتوسيع الحدود الجغرافية، ما يدفع المنطقة نحو موجات جديدة من التهجير القسري حتى من الكيان نفسه. هذه السياسة تعمل على إبقاء المنطقة على صفيح ملتهب يقوّض هدف الاستقرار الذي تنشده أمريكا لاستكمال مشروعها الإقليمي.

٣. التفرد والتفوق الاستراتيجي: يرفض كيان يهود الانخراط في أي حالة توازن إقليمي، ويصر على التفوق العسكري والنووي المطلق، والذي يجعل أركان النموذج الأخرى (إيران، وتركيا، والسعودية) مجرد توابع قلقة. ولا يزال الكيان يهدد بتوجيه ضربات حاسمة لإيران للحيلولة دون امتلاكها السلاح النووي. وهذا يتعارض مع مبدأ أمريكا المتعلق بالتوازن الإقليمي، والذي لا يسمح لدولة في أي إقليم أن تنفرد بالتفوق الاستراتيجي، كما نرى في إقليم الهند الصينية حيث التوازن النووي بين الصين والهند ثم بين الهند وباكستان. أما في الشرق الأوسط فيصر كيان يهود على التفرد في القوة الاستراتيجية النووية، ما يشكل عقبة كأداء أمام التصور الأمريكي للاستقرار الجيوسياسي. ولا يزال الكيان (أثناء كتابة هذا المقال) يعد العدة ويجري التمارين الخاصة بتوجيه ضربات حاسمة لإيران متحديا الخطوط العريضة لسياسة أمريكا في الشرق الأوسط.

في ظل هذا المأزق الناتج عن تعنت موقف كيان يهود، تُوظف أمريكا الركنين التركي والإيراني لخلق توازن يمنع الانفجار الكامل؛ وقد رشح مؤخرا الحديث عن تنسيق تركي إيراني لكبح جماح يهود في سوريا. والحاصل أن مطالب كيان يهود في المنطقة لا تنتهي، وقد أصبحت هي العقبة الأخيرة أمام استكمال المشروع الأمريكي الخاص بشرق أوسط آمن ومستقر وخاضع لهيمنتها المطلقة.

أما التحدي الأكبر للنموذج الأمريكي للشرق الأوسط فيكمن في دولة الخلافة، كحتمية إسلامية، ومسيرة تاريخية. هذا النموذج يرفض التجزئة القطرية والحدود الاستعمارية، ويؤكد أن الاستقرار الحقيقي لن يتحقق بتوازن قوى هش تحت إشراف أجنبي، بل بوحدة سياسية أصيلة ترد السيادة للأمة وتنهي حالة الاستعمار، معتمداً على الوحدة الفكرية والسياسية وليس على توازن القوى، والتي أنتجت قروناً من التماسك الحضاري والاستقرار الحقيقي في المنطقة حتى عام ١٩٢٤م. وإذا كانت أمريكا بدأت مشروعها في الهيمنة على الشرق الأوسط منذ عام ١٩٥٠ فيما يعرف بمبدأ ترومان، الذي أشار إليه وزير خارجيتها دين أتشيسون في مذكراته "حاضر في التكوين" (Present at the Creation)، "إن الاستراتيجية الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية اعتمدت على الإمساك بزمام المبادرة حيثما تراجعت الامبراطوريات"، وإعادة بناء نظام عالمي تحل فيه القوة الأمريكية، بعسكريتها واقتصادها وأيديولوجيتها، محل الوجود الإمبراطوري البريطاني، دون أن تبدو القوة الأمريكية في حد ذاتها استعمارية. ومنذ عام ١٩٥٠ حتى الآن حققت أمريكا مكاسب كثيرة على الأرض تتمثل بهيمنتها على معظم بلدان الشرق الأوسط وإيجاد قواعد عسكرية في بلدان أخرى. ومع ذلك لم يكتمل مشروعها بعد أن قضت في تنفيذه حتى الآن ٧٥ عاما متواصلة وأنفقت عليه مئات المليارات من الدولارات وأزهقت أرواح ملايين من المسلمين.

أما المشروع الإسلامي الذي يقوده حزب التحرير، فقد بدأ بعد المشروع الأمريكي بثلاث سنين (١٩٥٣). وبعد مضي ٧٣ عاما من الصراع الفكري والكفاح السياسي تمدد واستقر في أكثر من ٥٠ بلداً من البلاد الإسلامية، وتمكن من إيجاد رأي عام لدى شعوبها حول ضرورة عودة الإسلام للحكم وتوحيد بلاد المسلمين بالرغم من العوائق السياسية والمالية والأمنية. ولم يبق بين المشروع الإسلامي المتمثل بإقامة دولة الخلافة على منهاج النبوة وبين انتقاله إلى الواقع ليصبح صاحب السيادة المطلقة إلا خطوة واحدة، يتحقق بها نصر الله المبين بإذن الله تعالى، ﴿وَاللَّهُ غَالِبٌ عَلَى أَمْرِهِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ ■

تتمة: بين مكر أمريكا والواجب السياسي الشرعي ...

بدعم مسار الاندماج المنصوص عليه في اتفاق ١٨ كانون الثاني بين الحكومة السورية وقسد.

ولنا وقفة مع ما ورد أعلاه من أحداث وتصريحات ومواقف:

أولاً: تثبت الأحداث مرة أخرى قذارة دور أمريكا في الحيلولة دون الحسم العسكري الذي هو في متناول اليد، وخاصة بعد لقاء أحمد الشرع بباراك، حتى لا تتفلت الأمور من يدها، وتبقى متحكمة في ضبط إيقاع المشهد السوري بكل جزئياته. فمع تقدم الجيش السريع وانتفاضة الأحرار والعشائر وتحرير معظم مناطق الجزيرة السورية والاقتراب من الوصول إلى محافظة الحسكة، المعقل الأخير لقوات قسد، يأتي الفيتو الأمريكي المعتاد، وتوجيه بالعودة لاتفاقٍ تجاوزته الوقائع الميدانية.

ثانياً: لا تزال الحاضنة الشعبية تثبت في كل مرة أنها صاحبة الفضل وكلمة الفصل بإذن الله، وهي التي يجب الاعتناء بها ورعايتها وتقدير جهودها. فقد كان لها الدور الكبير في تقدم الجيش وانهيار قوات قسد شرقي الفرات. معركة أكدت أنّ الزخم الثوري والجهادي في الشام حاضر وقادر أن يذهب أبعد بكثير من هزيمة فصيل أو تنظيم، زخم مبارك يرنو لإقامة الحكم بالإسلام عبر دولة تعيد للمسلمين القوة والمنعة والعزة والمهابة، دولة تحرك الجيوش لتحرير بلاد المسلمين ومقدساتهم، وفي مقدمتها المسجد الأقصى الحزين الذي ينئ أسيراً تحت حراب يهود.

ثالثاً: معروف أن الدول الاستعمارية ليست جمعيات خيرية أو صانعة سلام، إنما لكل شيء عندها ثمن ومقابل، ومن أهداف أمريكا السياسية المرحلية تقوية موقف الإدارة الحالية في دمشق، مؤقتاً، لتكون قادرة على تمرير استحقاقات المفاوضات والاتفاقات مع يهود، مع ضغط ترامب لتسريع وتيرة التطبيع قبل الانتقال لما هو أخزى كـ"اتفاقيات أبراهام"، إضافة لملف "مكافحة الإرهاب" الذي لا يقصد به أعداؤنا إلا محاربة الإسلام وأهله والعاملين لتطبيقه في ظل دولة، وفرض نظام علماني خالص في سوريا بعد دماء ما يقرب من مليوني شهيد هتفوا قبل ارتقائهم: "قائدنا للأبد.. سيدنا محمد".

رابعاً: كعادتها، تتاجر أمريكا بشركائها المزعومين، فأدوات اليوم عندها هم نفايات الغد عندما تنتهي صلاحيتهم ويستنفدون دورهم ويتوفر البديل عنهم، وها هي قسد، التي وضعت نفسها في خدمة أمريكا طمعا في تحقيق دولة كردية، يتم تحجيمها، رغم عدم انتهاء وظيفتها. فليحذر من يغازلون أمريكا ويطبلون ودها من الوقوع في المَخاخ نفسها كي لا يلقوا المصير ذاته، فكل ما تطلبه أمريكا اليوم تحت زعم الشراكة فخ خطير وشر مستطير يهدد ديننا وثوابت ثورتنا وما تحقق من نصرنا.

خامساً: رغم أهمية ما تحقق من إنجاز وتحرير، إلا أن قيمته في خطر عظيم، فما قيمة ما تحقق إذا كان الثمن هو التفريط بالسيادة والتحول إلى أداة مؤقتة في خدمة أمريكا، بذريعةِ مصالح مزعومة أو تقاطعها؟! وكما قيل مراراً، فإن المتغطي بأمريكا عريان، والعاقل من اتعظ بغيره. فالتماهي مع السياسة الأمريكية ينذر بالخطر والكوارث والمصائب، سرابٌ يحسبه الظمآن ماء، بل حبل مشنقة يلتف حول أصحابه، ولنا فيمن سبق عبرة وأي عبرة.

سادساً: إن من أخطر مكر أمريكا في سوريا هو سعيها لتقزيم ما تحقق من نصر على عميلها أسد، ومنع استفراد المنتصرين بالحكم والقرار والاستقلالية، كي يكونوا فقط مكوناً كباقي مكونات الحكم التي كانت تدعم الطاغية الهارب ونظامه البائد، في سلطة تشاركية منزوعة الدسم، كنمر بلا أنياب ولا مخالب، لتضيع الهوية وتضطرب البوصلة ويصادر القرار وتُسلَب عوامل القوة وتضيع التضحيات لنعود من جديد للمربع الأول. فأمريكا لا تأمن لـ"إسلاميين" أن يتفردوا بالسلطة، مهما قدموا من تعهدات وتنازلات ما دامت حاضنة الثورة تبتغي العزة بالإسلام، وما سكوت أمريكا المرحلي عن بعض أخطاء السلطة إلا لاعتبارهم إياها نتاج انتصارهم في ثورتهم. وإنه لا تتم علمنة الدولة بالطريقة الأمريكية إلا بوجود "أقليات" في مراكز الحكم والقرار، كاختراق الأمن والجيش والتغلغل فيهما تحت عنوان الاندماج أو بذريعة تطبيق بنود اتفاقات سابقة.

سابعاً: الأكراد المسلمون إخوة لنا في الدين، لا خلاص لهم بالمشاريع الانفصالية التي تتاجر بها الدول الحاقدة، ولا خلاص لهم كما للعرب وغيرهم إلا بالعودة إلى الإسلام الذي يساوي بين الشعوب ويضمن الحقوق ويحقق العزة والرفعة تحت ظل حكم الإسلام، على عكس قيادات قسد التي تعلنها حرباً صريحة على ديننا وشرع ربنا، قيادات وكيانات وجب استئصالها وقطع دابرها، لأنها خنجر مسموم في صدر الأمة وظهرها، لا عهد لها ولا ميثاق، لا يرقبون في مؤمن إلاً ولا ذمة.

ثامناً: إن معالجات الإسلام وحدها هي التي تحل المسألة من جذورها وتقطع أيدي الدول العابثة بشؤوننا، وخاصة في ملف العرقيات الصغيرة الذين تتلاعب بهم أيادي الغرب وتستغلهم بأسلوب رخيص، خدمةً لأهدافها لا حرصاً على مصالحهم، فأمريكا تريد إدخالهم، ومنهم مليشيات قسد الانفصالية، في الجيش والأمن، ودعمها وتعزيز مركزها ونفوذها لتفريغ الجيش من صفته الثورية وطابعه الإسلامي، رغم أن مظلوم عبدي ورفاقه كبشار الهارب ورموز نظامه البائد، سفكوا الدماء وهتكوا الأعراض واستباحوا الحرمات، والقصاص وحده ما يليق بهم، ومكانهم الطبيعي أقبية السجون، لا مناصب عليا في الجيش والأمن لعلمنتهما ومحاصرة النفس الثوري والجهادي وتحييد الانتصار وأثره وتفريغه من مضمونه، تنفيذاً لأوامر المندوب السامي الأمريكي توم باراك.

وختاماً، ستبقى جذوة الإيمان في الشام بإذن الله متقدة تدفع باتجاه كل خير، وقودَ الصادقين ومنارةَ التائهين، حتى يأذن الله بالنصر والتمكين الحقيقي، حكم الإسلام في ظل دولة الخلافة على منهاج النبوة، لنعيد كتابة التاريخ من جديد، ونسأل الله أن يكون ذلك قريبا ■

*** عضو المكتب الإعلامي لحزب التحرير في ولاية سوريا**

تتمة كلمة العدد: لماذا يُحارَب حزب التحرير؟

السفارات الأجنبية.

ولهذا فإن محاربة حزب التحرير ليست رد فعل على أفعال ميدانية، بل هي إجراء استباقي ضد فكرة إن قُدّر لها أن تنتشر فلن تترك للنظام القائم مبرراً للبقاء. فالفكرة التي تقول إنّ الحكم لله، وإن الأمة واحدة، وإن الاستعمار عدو، وإن الحكّام أدوات بيد الاستعمار، هي فكرة لا يمكن احتواؤها ولا تدجينها، ولذلك لا يُسمح لها بالعمل أصلاً.

وخلاصة الأمر إن حزب التحرير يُحارَب ليس لأنه خالف نظاماً بعينه، بل لأنه رفض الأنظمة الوضعية كلها، وليس لأنه طالب بامتيازات، بل لأنه رفض الاعتراف بشرعية ما هو قائم، وليس لأنه دعا إلى الفوضى، بل لأنه دعا إلى تغييرٍ مبدئي يعيد تعريف السياسة والسلطة والشرعية من أساسها. ومن هنا نفهم أن المعركة مع حزب التحرير ليست معركة أمنية ولا قانونية، بل حرب فكرية وحضارية، وأن شدّة الهجوم عليه لن تقضي عليه ولن تخيف شبابه أو تفت في عضدهم، بل تكشف عن خوف خصومه من الفكرة العظيمة التي يحملها، والدولة التي يسعى لإقامتها، والتي ستغير مجرى التاريخ كما فعلت دولة الإسلام الأولى التي أقامها رسول الله ﷺ، إنها دولة الخلافة الراشدة الثانية على منهاج النبوة؛ لهذا يقف العالم كله في وجه حزب التحرير ويحاربه، ولكن النصر حليفه بإذن الله وعداً من الله، قال تبارك وتعالى: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَىٰ لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّن بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا وَمَن كَفَرَ بَعْدَ ذَٰلِكَ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾، وقال عز من قائل: ﴿إِنَّا لَنَنصُرُ رُسُلَنَا وَالَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ يَقُومُ الْأَشْهَادُ﴾ ■

هيا أيها المسلمون إلى العمل للتغيير المنشود ودحر الباطل

اقتضت سنة الله في خلقه أن يأتي قوم ويخلفهم قوم سواء أكانوا أهل حق أم أهل باطل، وإن الباطل اليوم يتصارع على السيطرة والنفوذ والثروات، وهذا مصداقا لقول الله تعالى في سنة التدافع ﴿الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِن دِيَارِهِم بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّا أَن يَقُولُوا رَبُّنَا اللَّهُ وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّهُدِّمَتْ صَوَامِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَاتٌ وَمَسَاجِدُ يُذْكَرُ فِيهَا اسْمُ اللَّهِ كَثِيرًا وَلَيَنصُرَنَّ اللَّهُ مَن يَنصُرُهُ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾ ونحن المسلمين حين نستعرض الأحداث العالمية لا نفعل ذلك من أجل الترف السياسي، وإنما لكي نرسم مستقبل العالم مرة أخرى بإذن الله بأحكام الإسلام، فالوعي السياسي يفرض علينا أن ننظر من زاوية العقيدة الإسلامية، فالإسلام يقول لنا لا تخافوا ولا تحزنوا من تكبر الكفار وعنجهية ترامب وزبانيته، فقد كان فرعون وقبله عاد وثمود من الأقوام الذين طغوا في البلاد فأكثروا فيها الفساد فصب عليهم ربنا سوط عذاب، وهذا ما سيحدث لأمريكا ونظامها الرأسمالي بقدرة العزيز الجبار عند إقامة الخلافة على منهاج النبوة.

فهيا أيها المسلمون إلى العمل للتغيير المنشود ودحر الباطل، إلى العمل وعدم الخوف والوهن والعجز مما يظهره الباطل من انتفاشة فما هو إلا غثاء كغثاء السيل ﴿فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً وَأَمَّا مَا يَنفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الْأَرْضِ كَذَٰلِكَ يَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَالَ﴾.

مجلس سلام بلا غزة وغزة هي الذريعة!

بقلم: الأستاذ عبد الله النبالي

في عالمٍ أنهكته الحروب، تبدو كلمة "السلام" مغريةً بما يكفي لتُعلّق فوقها أوسع المشاريع وأكثرها غموضاً. وحين تُستدعى غزة، الجريحة والمنهكة، لتكون عنواناً لمجلس دولي جديد، يتهيأ للمرء أن العالم أخيراً قرر أن ينصت إلى الألم. لكن المفارقة الصادمة أن غزة، التي قُدِّم المجلس باسمها، غابت تماماً عن ميثاقه.

فلا ذكر لقطاع غزة، ولا توصيف لمعاناته، ولا إشارة للمجازر التي ارتكبت فيه، ولا تحديد لمسؤوليات من دمّره. وكأن غزة لم تكن سوى كلمة عبور، ذريعة لتمرير كيانٍ دولي جديد، لا يتحدث عن المأساة بقدر ما يعيد هندسة العالم من فوقها.

لقد أعلن عن "مجلس السلام" بوصفه إطاراً لإعادة إعمار غزة، ثم ما لبث أن كُشف ميثاقه ليحمل مهام أوسع: إدارة النزاعات المسلحة في العالم، وصناعة الاستقرار، وإعادة الحكم الرشيد. وهنا تبدأ الأسئلة الثقيلة بالظهور: متى تحوّل إعمار منطقة مدمّرة إلى بوابة لإعادة تشكيل النظام الدولي؟ ومن الذي منح طرفاً غارقةً يداه بالدماء حق تعريف السلام، وتحديد ساحاته، واختيار أعضائه؟ وكيف بمن يموّل الحروب بالسلاح ويغذي الصراعات العالمية ويؤجج نارها أن يلبس عباءة السلام؟!

الميثاق لا يخفي بنيته الحقيقية، فالرئيس ليس مجرد منسّق، بل سلطة عليا: يختار الأعضاء، ويعيّن التنفيذيين، ويفسّر النصوص، ويمتلك حق النقض، بل ويملك وحده قرار حلّ المجلس أو تمديده. فنحن اليوم لسنا أمام منظمة دولية بالمعنى المعروف سابقا وإن كانت صنيعة جهات استعمارية، بل أمام مركز قرار شخصي مُقنّع بلغة قانونية، يأمر فيه ترامب وينهي وكأنه فرعون هذا الزمان يرى العالم في ملكه والأنهار تجري من تحته.

بهذا المعنى، لا يبدو المجلس امتداداً للنظام الدولي، بل بديلاً عنه. فالأمم المتحدة، ومجلس الأمن، والقانون الدولي، وكل ما راكمته البشرية من أعراف بعد الحروب الكبرى، يستبدل بها هيكل جديد يُودَع ميثاقه في واشنطن، وتُدار مفاصله بإرادة واحدة، وكأنه إعلان عن نهاية مرحلة، وبداية مرحلة جديدة يقع فيها العالم تحت رحمة القوة الأمريكية وجبروتها.

الأخطر في الميثاق ليس فقط تركيز السلطة، وإنما تحويل آلام الشعوب ودمائهم إلى صفقات تجارية، حتى يغدو الدم المسفوك مادة للتفاوض، وسهما على شاشة البورصة العالمية، يدر الأموال الفائضة إلى خزينة المتنفذين والمجرمين، وهنا فعلا يتحول استقرار العالم إلى اضطراب وجحيم، وكأن العالم يُقال له بوضوح: من يملك المال يشارك في صناعة السلام، ومن لا يملك، يكتفي بتلقي نتائجه.

أما غزة، صاحبة الجرح المفتوح، فخُصرت في "لجنة تكنوقراط" تدير الشأن اليومي دون سيادة، ودون قرار سياسي، ودون ضمانات! تدار الحياة، لكن لا تدار القضية! يرمم الركام، لكن لا يسأل من الذي هدم! وهكذا يفصل الألم عن سببه، وتعالج النتائج بينما يحمى الجاني من المساءلة.

وحين تتصدر مشهد "السلام" وجوه ارتبطت تاريخياً بإدارة أزمات الشرق الأوسط لا بحلّها، يصبح السؤال أكثر إلحاحاً: هل يُصنع السلام بالأدوات ذاتها التي صاغت الخراب؟

هذا المجلس، في جوهره، لا يعالج مأساة غزة، بل يستخدمها كنقطة انطلاق لنظام عالمي جديد، عالم تدار فيه النزاعات والصراعات كصفقات تجارية، وتمنح فيه القوة غطاء قانونياً خاصاً بها حتى غدا العالم يسير نحو الفوضى المقننة، عالم يقال فيه للدول لا بقاء إلا للأقوى ولا استقرار إلا لمن يدفع!

ولما وصل العالم اليوم لهذه المرحلة، وهو يدار من مركز واحد، ويختزل في إرادة واحدة، ويجبر على الانصياع لقوة لا تخضع لقانون، وتمارس عليه قوة السيف والغطرسة، إنما يعيد إنتاج اللحظة ذاتها التي سبقت سقوط الإمبراطوريات الكبرى.

فالتاريخ لا يسير في خط مستقيم. والإمبراطوريات، حين تبلغ ذروة شعورها بالقدرة المطلقة، تكون قد بدأت فعلياً مسار أفولها. هكذا كانت فارس، وهكذا كانت الروم، وهكذا كانت كل قوة ظنّت أن العالم يمكن أن يدار بالسيف وحده أو بالقانون المصنوع على مقاسها.

حتى جاء الإسلام والمسلمون فهدموا إمبراطوريتي فارس والروم وقضوا على الاستبداد، والعبودية والتبعية ورسموا العدل في ربوع العالم، حتى وقف ربعيّ بن عامر رضي الله عنه، أمام رستم قائد فارس ليسطر كلمات تنجي العالم كله من إجرام الفراعنة والمتكبرين: "نحن قوم بعثنا الله لنخرج العباد من عبادة العباد إلى عبادة رب العباد، ومن جور الأديان إلى عدل الإسلام، ومن ضيق الدنيا إلى سعة الدنيا والآخرة".

فالعالم اليوم لا ينقذه مما هو فيه ولا يعود له استقرار ولا كرامة ولا عدل إلا بالإسلام ودولة الإسلام؛ الخلافة الراشدة الثانية على منهاج النبوة القائمة قريبا بإذن الله ■

آسيا الوسطى وسياسة النهب والسلب

بقلم: الأستاذ أحمد هادي

يُعَدّ مشروع سكة حديد الصين - قرغيزستان - أوزبيكستان من أكبر المشاريع الاستراتيجية في آسيا الوسطى، ويهدف إلى ربط مدينة كاشغر غرب الصين بقرغيزستان، ثم بأوزبيكستان وصولاً إلى مدينة أنديجان، ليكون ممراً دولياً مهماً للتجارة والنقل بين الصين وآسيا الوسطى وأوروبا.

يبلغ الطول الإجمالي للخط حوالي ٥٢٣ كيلومتراً، منها نحو ٢١٣ كيلومتراً داخل الصين، ونحو ٣٠٤ كيلومتر داخل قرغيزستان، وجزء قصير داخل منه داخل أوزبيكستان للربط مع الشبكة القائمة. وتُقدّر الكلفة الإجمالية للمشروع حوالي ٤,٧ مليار دولار أمريكي، ويتم تمويله على النحو التالي: نحو ٢,٣ مليار دولار تُقدّم على شكل قروض طويلة الأجل من بنوك صينية، وعلى رأسها بنك التنمية الصيني وبنك التصدير والاستيراد الصيني. ونحو ٢,٣ مليار دولار تُموّل عبر رأس مال شركة المشروع المشتركة. وتوزّع الحصص على النحو التالي: الصين ٥١٪، قرغيزستان ٢٤,٥٪، أوزبيكستان ٢٤,٥٪.

وقد بدأ تنفيذ المشروع رسمياً بتاريخ ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٤، ومن المخطط أن يستغرق بناؤه حوالي ٥ سنوات. وتم تمويله في هذه الأيام.

يشمل المشروع أكثر من ٥٠ جسراً، وحوالي ٢٩ نفقاً وذلك بسبب الطبيعة الجبلية الصعبة، خاصة في قرغيزستان.

ويهدف هذا الخط الحديدي إلى تقليص زمن نقل البضائع بين الصين وآسيا الوسطى وأوروبا، وتقليل الاعتماد على الممرات التقليدية عبر روسيا، وتعزيز دور قرغيزستان وأوزبيكستان كمراكز عبور إقليمية، ودعم مبادرة الحزام والطريق الصينية.

هذا المشروع ليس مجرد سكة حديد، بل ممر اقتصادي وجيوسياسي مهم، تموّله الصين بدرجة كبيرة عبر القروض ورأس المال، بينما تشارك قرغيزستان وأوزبيكستان بحصص أقل، مع تحمّل بعض الأعباء المالية على المدى الطويل.

تعمل الصين على الاستحواذ تدريجياً على مناجم آسيا الوسطى، ولا سيما المعادن النادرة والثروات المعدنية، وتقوم ببناء خطوط سكك حديدية بوتيرة سريعة جداً بهدف نقل هذه الموارد إلى خارج المنطقة. ولهذا الغرض جلبت الصين عشرات الآلاف من العمال من داخلها لتنفيذ هذه المشاريع.

تتعرض ثروات آسيا الوسطى للنهب والسلب والتقاسم بين أربع قوى كبرى، هي روسيا والصين والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، حيث تُستخرج هذه الثروات وتُصدَّر في صورتها الخام دون تحقيق قيمة مضافة حقيقية لدول المنطقة.

وعلى الرغم من امتلاك بلاد آسيا الوسطى ثروات هائلة، فإن أكثر من عشرة ملايين من أبنائها القادرين على العمل يعيشون منذ أكثر من خمسة وثلاثين عاماً عمّالاً مهاجرين في الخارج، يعانون الذلّ والاستغلال كأنهم عبيد.

ألم يحن الوقت لتنصيب حاكم لا يسلّم رعاياه عبيداً للدول الكافرة، ويصون كرامة شعبه، ولا ينهب ثروات البلاد بتصديرها موادَّ خاماً، بل يبني المصانع والمعامل، ويُحسِن استثمار خيرات الأرض، ليجعل أمته تنعم بالرفاه والعزة من ثرواتها الذاتية؟! ■

العمل لإقامة الخلافة هو عزّ الدنيا والآخرة

لقد عشنا مع الأسف تشريح أجسادنا ونحن أحياء، فما يعانيه أهل فلسطين إلى الآن ليس بمعزل عن كل ما عاناه كل المسلمين بسبب الاستعمار، ولائحة جراح أمتنا النازفة تطول من كشمير إلى الشيشان ومن تركستان الشرقية إلى تيمور الشرقية إلى ميانمار وغيرها.

أيها المسلمون: إنّكم أمة واحدة من دون النّاس كانت وحدتكم وخلافتكم سبب قوّتكم ونهضتكم ورضا ربّكم عنكم، ولذلك هدمها الغرب الكافر المستعمر، إذاً ألا تشعُرون عن سواعد همتكم لتعودوا كما كنتم أمّة واحدة لها دولة واحدة وراية واحدة لتغيظوا أعداءكم؟! ألا تهفو قلوبكم لاستعادة عزّتكم ومجدكم فتطهروا أقصاكم وكعبتكم وتنصروا إخوانكم المستضعفين في كل مكان؟!

إنّ العمل لإعادة الخلافة لهو عزّ الدنيا والآخرة، فبها وحدها تستعيدون ريادتكم وتحفظون بيضتكم بل وتنقذون العالم بأسره من الظلم والجور والحضيض الذي وصل له، ﴿وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ ۞ بِنَصْرِ اللَّهِ﴾.

للإسلام سياسته المتميزة عن التعليم قادرة على تأسيس نظام تعليمي يحتذى

إن نظام الخلافة الذي يتبنى وجهة نظر الإسلام المتميزة عن التعليم قادر اليوم أن يؤسس نظاماً تعليمياً نموذجياً من الطراز الأول، نظاما يمزج بين طلب العلم والوفاء بالقضايا الحيوية ومصالح الدولة والأمة على حد سواء، ويضمن في الوقت نفسه الاكتفاء الذاتي في كل ما تحتاجه الأمة؛ ما سيضع حداً لهذا الانفصال القائم بين أنظمة التعليم في بلادنا واحتياجات مجتمعاتنا الصناعية والزراعية والتقنية وغيرها وهو الأمر الذي أدى إلى الاعتماد على الدول الأخرى.

وهذا، إلى جانب الاستثمار المكثف لدولة الخلافة في مجال التصنيع لاستيفاء احتياجات المجتمع بشكل مستقل يجعلها قوة عالمية عظمى، ما يمكّنها من الاستفادة من مهارات أبناء الأمة المتميزة وعقولهم لتطويرها، بحيث لا يتم إهدار طاقاتهم الثمينة أو أن تقوم الدول الأجنبية بسرقتها.

فسارِعوا أيها المسلمون إلى وضع هذا النموذج الرائع موضع التطبيق والتنفيذ بالتلبّس فوراً بما أوجبه الله عليكم من العمل لإقامة دولة الخلافة الراشدة على منهاج النبوة إذ هي العلاج الشرعي الوحيد لكل قضاياكم.

الإسلام ينظر للإنسان بصفته إنساناً كرّمه الله

إن الإسلام لا ينظر للإنسان كآلة يدر منها الربح ثم يتركها حطاماً أو عجوزا هرما يُعالج بدنه في أحسن المشافي بينما روحه تتألم في صمت ويخاف أن يموت وحيداً منكسرا قد لا يكتشفه الجيران إلا صدفة. ولا يقبل بنموذج الأم المسنة التي تمضي يومها وحيدة تراقب الهاتف وتنتظر اتصال الأحبة الذين شغلتهم الحياة وسؤالهم عنها. الإسلام ينظر لفكرة الفردية كفكرة هدامة للمجتمع لا بد من محاربتها وكشف عوارها، نظهر فسادها وزيف الأسس الفكرية التي انبثقت منها، إنها فكرة تتعارض مع فطرة الإنسان وطبيعة العلاقات التي تنشأ بين بني البشر وتسبب الشقاء والتعاسة. لقد جعل المولى عز وجل الأسرة حصنا حصينا آمنا يوفر الدفء والسكينة للمرأة والرجل على حد سواء، وهذه الأسرة هي بمثابة جهاز المناعة الذي يحمي الفرد من أمراض العصر، ومصدر الأمن والأمان للأطفال. كيف يضع الإنسان بدائل للأسرة أو يهمش دورها المحوري في أي مجتمع دون أن ينهار ذلك المجتمع ويتصدع على عيون الأشهاد.

الخلافة ترعى مصالح رعاياها بصدق

إنّ الخلافة ترعى مصالح رعاياها بصدق وتكون وصية على حقوقهم واحتياجاتهم، ولذلك قال ابن القيّم الجوزية رحمه الله: "إن الشريعة مبناها وأساسها على الحكم ومصالح العباد في المعاش والمعاد، وهي عدل كلها، ورحمة كلها، ومصالح كلها، وحكمة كلها، فكل مسألة خرجت عن العدل إلى الجور، وعن الرحمة إلى ضدها، وعن المصلحة إلى المفسدة، وعن الحكمة إلى العبث فليست من الشريعة.. فالشريعة عدل الله بين عباده، ورحمته بين خلقه، وظله في أرضه". (إعلام الموقعين عن رب العالمين).

ومن المتواتر أن المسلمين جميعا يوم أخذوا بنهج الإسلام دولة وأفرادا كانوا أسبق الناس حضارة وتقدما ورقيا وعلما، فعاشوا عيشا رغيدا وكانوا مشعل نور وعدل للعالم أجمع، ولذلك فإنّ البلاد الإسلامية لن يصلح حالها اليوم إلا بما صلح به أمس، ولن يتغيّر الوضع المأساوي فيها إلا بإقامة شرع الله الذي يكفّ الحيف وينتصف للمظلومين من الظالمين ويستوفي الحقوق من الممتنعين ويوفيها على المستحقين.

حزب التحرير/ تنزانيا يعقد ندوة لإحياء الذكرى ١٠٥ لهدم الخلافة

بمناسبة الذكرى المئوية الخامسة بعد المائة لهدم الخلافة عقد حزب التحرير في تنزانيا الأحد ٢٩ رجب ١٤٤٧هـ، ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٦م، ندوة قصيرة في مسجد التقوى، إيلالا بونغوني، في مدينة دار السلام. شارك في الندوة، التي استمرت من الساعة التاسعة صباحاً حتى الثانية عشرة ظهراً، ٨٠ مشاركاً، معظمهم من الأئمة والأساتذة والشيوخ وشخصيات أخرى من مختلف مناطق مدينة دار السلام وضواحيها.

افتتح الندوة الشيخ موسى كيليو، رئيس لجنة الاتصالات المركزية لحزب التحرير في تنزانيا، حيث تم تقديم ثلاثة محاور: ما هي الخلافة؟ هدم الخلافة، وطريقة إعادتها.

أُتيحت للمشاركين فرصة طرح الأسئلة وإبداء الآراء والمشاركة في نقاشات حول المواضيع المطروحة، ووُزّعت عليهم نسخ للكلمات التي قدمت بالإضافة إلى كلمة أمير حزب التحرير العالم الجليل عطاء بن خليل أبو الرشتة حفظه الله في الذكرى الـ١٠٥ لهدم الخلافة.

هذا وقد اختتم الندوة الممثل الإعلامي لحزب التحرير في تنزانيا الأستاذ مسعود مسلم، الذي حثّ المشاركين والأمة الإسلامية على الانضمام إلى حزب التحرير للمشاركة في القضية الجوهرية الحتمية المتمثلة في إقامة دولة الخلافة، حامية المسلمين والرحيمة بالبشرية جمعاء.

﴿وَلاَ يَزَالُونَ يُقَاتِلُونَكُمْ حَتَّىَ يَرُدُّوكُمْ عَن دِينِكُمْ إِنِ اسْتَطَاعُوا﴾

إن الغرب لم يتوانَ يوماً عن محاربة الإسلام والصدّ عنه مصداقاً لقوله تعالى: ﴿وَلاَ يَزَالُونَ يُقَاتِلُونَكُمْ حَتَّىَ يَرُدُّوكُمْ عَن دِينِكُمْ إِنِ اسْتَطَاعُوا﴾. يقول سيد قطب رحمه الله في تفسيره "في ظلال القرآن": وهذا التقرير الصادق من العليم الخبير يكشف عن الإصرار الخبيث على الشر، وعلى فتنة المسلمين عن دينهم، بوصفها الهدف الثابت المستقر لأعدائهم. وهو الهدف الذي لا يتغير لأعداء الجماعة المسلمة في كل أرض وفي كل جيل.

إن وجود الإسلام في الأرض هو بذاته غيظ ورعب لأعداء هذا الدين، ولأعداء الجماعة المسلمة في كل حين، إن الإسلام بذاته يؤذيهم ويغيظهم ويخيفهم. فهو من القوة ومن المتانة بحيث يخشاه كل مبطل، ويرهبه كل باغ، ويكرهه كل مفسد. إنه حرب بذاته وبما فيه من حق أبلج، ومن منهج قويم، ومن نظام سليم.. إنه بهذا كله حرب على الباطل والبغي والفساد. ومن ثم لا يطيقه المبطلون البغاة المفسدون. ومن ثم يرصدون لأهله ليفتنوهم عنه، ويردوهم كفاراً في صورة من صور الكفر الكثيرة. ذلك أنهم لا يأمنون على باطلهم وبغيهم وفسادهم، وفي الأرض جماعة مسلمة تؤمن بهذا الدين، وتتبع هذا المنهج، وتعيش بهذا النظام. وتتنوع وسائل قتال هؤلاء الأعداء للمسلمين وأدواته، ولكن الهدف يظل ثابتاً.. أن يردوا المسلمين الصادقين عن دينهم إن استطاعوا. وكلما انكسر في يدهم سلاح انتضوا سلاحاً غيره، وكلما كلت في أيديهم أداة شحذوا أداةً غيرها..